

ورشة العمل التي ينظمها البنك المركزي بالتنسيق مع رابطة
الاقتصاديين: **مزادات البنك المركزي في ظل الازمة الاقتصادية**
الاهداف والنتائج

ورقة بشأن: **اهمية تواصل اجراء مزادات البنك المركزي في ظروف الازمة الاقتصادية**

مقدمة من قبل أستاذ الاقتصاد المشارك - جامعة عدن
د. يوسف سعيد احمد

يناير 2023

يمر اليمن في الوقت الراهن بمرحلة إلا حرب وإلا سلم وهي مرحلة أكثر خطرا من السابق بسبب آثارها وماتنتجه على صعيد الازمة الاقتصادية؛ فحرب مواني تصدير النفط في حزموت وشبوة التي ادت الى توقف تصدير النفط المصدر الرئيسي للموازنة العامة للدولة جاء في هذه المرحلة الهلامية والرمادية التي تمر بها البلاد .

هذه التطورات السياسية والاقتصادية ادخلت اليمن في ازمة اقتصادية عميقة ومن سوء الحظ انها تترافق مع التحديات الاقتصادية التي يشهدها العالم المتمثل في تراجع الديناميكيات الاقتصادية في معظم دول العالم الكبرى والناشئة في وقت يتوقع ان يدخل العالم في ركود اقتصادي بدءا من العام الحالي 23 بالتوازي مع ارتفاع معدلات التضخم ورفع اسعار الفائدة والتي جاءت نتيجة للعقوبات الاقتصادية التي فرضها الغرب على روسيا مع استمرار الحرب الروسية الاوكرانية وانعكاسات ذلك في المحصلة على ارتفاع اسعار الطاقة و الغذاء والسلع وتكاليف الانتاج في الدول الغربية ومعه الدول النامية . هذه التحديات والتعقيدات العالمية اثرت وتؤثر سلبا على اليمن بشكل أكثر و اكبر من اي بلد آخر لناحية ان اليمن مستورد صافي لحاجاته الغذائية والنفط ومشتقاته من الخارج عدا عن انه في ظل الازمة السياسية وما تعانیه اليمن من وضع انساني حرج حيث تعتبر من البلدان الأكثر تلقي للمساعدات الدولية وبذلك فإن التطورات العالمية غير المواتية ستسحب بشكل مباشر على اليمن.

هذه الورقة التي تتناول "اهمية تواصل اجراء مزادات البنك المركزي في ظروف الازمة الاقتصادية" تهدف الى :

- الوقوف على ظروف ومعطيات البدايات الاولى لانطلاق عمل البنك المركزي من العاصمة المؤقتة عدن لتأكيد ان العوامل الكامنة لازالت هي المؤثرة على واقع الازمة الاقتصادية.

- عرض بعض عناصر وتجليات الازمة الاقتصادية في اليمن .

- مدى الدور الذي يمكن ان يلعبه البنك المركزي في التخفيف من آثار الازمة الاقتصادية .

خلاصة بشأن آفاق المستقبل.

اولا: بعض معطيات البدايات الاولى في عمل البنك المركزي انطلاقا من العاصمة عدن :

اهمية تواصل اجراء مزادات البنك المركزي في ظروف الازمة الاقتصادية د. يوسف سعيد احمد

عندما نريد ان نتحدث في مضمون عنوان الورقة حول "اهمية تواصل مزادات البنك المركزي في ظروف الازمة الاقتصادية" والناجمة عن الحرب في اليمن لابد من العودة الى البدايات الاولى وبشكل مقتضب حتى تكون قراءاتنا سليمة علميا ونسقيا. ان نذكر البدايات شيء مهم جدا لا سيما انه لم يحدث اي قطع ولا تقاطع جذري بين ماضي عمل البنك المركزي والمتمثل في البدايات الاولى وظروف الوضع الراهن خاصة فيما يتصل ببقاء الازمة الاقتصادية. وفي البدايات يمكن ان نرصد بعض النقاط:

1- لقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم "14..". الذي قضى بنقل البنك المركزي من صنعاء الى عدن في نوفمبر 2016 على اثر استنفاد احتياطات البنك الخارجية التي سجلت نهاية 2014 نحو 5.3 مليار دولار من قبل سلطة صنعاء حينها كان البنك المركزي في صنعاء في النصف الثاني من عام 2016 لا يملك القدرة على الاستمرار في صرف رواتب موظفي الدولة في ظل بقاء السلطة التي جاء بها انقلاب 21 سبتمبر 2015 على الحكومة الشرعية. و جاء القرار بعد ان اثبت الواقع انه في ظل الحرب التي افرزت حكومتين وسياستين فأن الحديث عن تحييد المؤسسات الاقتصادية كان مجرد هراء وبعيدا عن الواقع وعندما صدر قرار نقل البنك المركزي اعتبره البعض مكافئة لسلطة صنعاء بعد ان أنيطت المسؤولية بالبنك المركزي عدن. و في هذه الظروف كانت الازمة السياسية و الاقتصادية في اليمن في اوجها خاصة بعد ان توقفت تماما صادرات النفط والغاز مع انسحاب آخر الشركات النفطية الدولية العاملة ومنها توتال الفرنسية من حقول حضرموت المنتجة الرئيس للصادرات النفطية.

ورشة عمل حول: مزادات البنك المركزي في ظل الازمة الاقتصادية الاهداف والنتائج

اولا: بعض معطيات البدايات الاولى في عمل البنك المركزي انطلاقا من العاصمة عدن :

اهمية تواصل اجراء مزادات البنك المركزي في ظروف الازمة الاقتصادية د. يوسف سعيد احمد

2- واليوم نحن امام توقف جديد لصادرات النفط بدءا من ديسمبر 22 نتيجة للهجمات التي استهدفت ميناء الضبة بحضرموت و ميناء شبوة. فما اشبه الليلة في البارحة وهنا عادت الازمة الاقتصادية الخانقة في اليمن وبالذات في مناطق سيطرة الشرعية.

3- في عام 2015 عندما توقفت نهائيا صادرات النفط من حقول حضرموت وشبوة وتوقف تكرير نפט صافر في مصافي عدن الذي كان ينقل عبر انبوب يمتد من مأرب الى منطقة راس عيسى بالحديدة ومنه بحرا الى مصافي عدن لتكريره وبيعه محليا اصبح اليمن مستورد صافي للنفط ومشتقاته وهذا التطور الاقتصادي السلبي المتمثل بتوقف صادرات النفط والغاز الذي كان يرفد الموازنة للدولة بأكثر من 70% من الموارد عمق من الازمة الاقتصادية ومثل تحدي كبير امام الدولة والحكومة اليمنية والمجتمع على حد سواء.

ورشة عمل حول: مزادات البنك المركزي في ظل الازمة الاقتصادية الاهداف والنتائج

اولا: بعض معطيات البدايات الاولى في عمل البنك المركزي انطلاقا من العاصمة عدن :

اهمية تواصل اجراء مزادات البنك المركزي في ظروف الازمة الاقتصادية د. يوسف سعيد احمد

4- لا بنس من الاشارة الى معضلة البدايات مجددا وان كانت مملة لتكرارها كثيرا في العديد من الادبيات الاقتصادية التي صدرت وتناولت موضوع البنك المركزي وهي : ان انتقال البنك المركزي الى العاصمة عدن جاء دون تهيئة او تنسيق لا محلي ولا خارجي. ولذلك كانت اهم التحديات التي واجهت البنك المركزي انطلاقا من موقعة الجديد في عدن تتمثل في مايلي :

- غياب البناء المؤسسي والتنظيمي للبنك المركزي ونقص حاد في القدرات البشرية. بعد ان تم تحويل فرع البنك المركزي عدن فجأة الى بنك مركزي ومع هذا التحول السريع في وظيفة البنك المركزي في ظل غياب شبه كامل للقدرات البشرية والرؤية المتصلة بنشاط وعمل البنك المركزي وفيما يتعلق الامر باستيعاب مهام ووظائف البنك المركزي ومسؤولياته الداخلية وعلاقاته الخارجية عدا عن عدم استيعاب طبيعة السياسات النقدية التي يجب ان يتبعها من قبل الكثيرين من اولئك الذين انيطت بهم قيادة قطاعات البنك المركزي آنذاك في البدايات الاولى لعمل المركزي.

- لكن اليوم هناك شتان بين وضع البنك المركزي في ظروف الانتقال وواقع اليوم فقد اصبح المركزي يتمتع بقدرات بشرية وتنظيمية ويمارس سياسة نقدية على اعلى مستوى في ظروف مايتيحها الواقع ويحظى باعتراف اقليمي ودولي لكن الحصول على الاعتراف الدولي في البنك المركزي من موقعة في عدن لم يكن سهلا ولا يسيرا ..

ورشة عمل حول: مزادات البنك المركزي في ظل الازمة الاقتصادية الاهداف والنتائج

اولا: بعض معطيات البدايات الاولى في عمل البنك المركزي انطلاقا من العاصمة عدن :

اهمية تواصل اجراء مزادات البنك المركزي في ظروف الازمة الاقتصادية د. يوسف سعيد احمد

5- ان اخطر التحديات التي واجهت المركزي مع انتقاله الى عدن نهاية 2016 تمثلت في ازمة السيولة الخانقة . فيما يتصل بعدم توفر الاحتياطيات الخارجية للدولة لدى البنك المركزي بالتوازي مع انعدام الموارد الضريبية والجمركية التي يفترض ان ترفد الموازنة العامة للدولة فما كان يورد من ميناء عدن الى حساب الحكومة آنذاك من موارد ضريبية وجمركية وهو كل شيء تقريبا كان لايزيد في احسن الاحوال عن 10% من قيمة الموارد التاريخية فيما احجمت المحافظات الاخرى عن توريد قيمة الضرائب السيادية للبنك المركزي عدن بفروعه واعتقد ان هذه المشكلة لازالت قائمة الى حد كبير .

وهنا واجهت حكومة الشرعية والبنك المركزي صعوبة في الوفاء بصرف رواتب موظفي وتامين مصادرة .في هذا السياق لابد ان نتذكر ان اول اجراء قامت به ادارة البنك المركزي في عام 2017 هي انها باعت مئة مليون دولار وفرتها الدولة على عجل بهدف الحصول على السيولة المحلية ممثلا بالريال اليمني للوفاء برواتب موظفي الدولة لكن في ظل ازمة السيولة لم يستطع البنك المركزي مواصلة العملية .

ورشة عمل حول: مزادات البنك المركزي في ظل الازمة الاقتصادية الاهداف والنتائج

6- امام تحدي السيولة وعدم وجود اي بدائل او خيارات اقتصادية ممكنة لتوفير الموارد اللازمة على اثر التدني الخطير في الموارد المحلية وعجزها عن رفق حساب الحكومة لدى البنك المركزي للوفاء بحاجة الرواتب ومع توقف صادرات النفط فقد قررت اول قيادة للبنك المركزي اثناء ادارة المحافظ القعيطي التعاقد مع شركة روسية لطباعة نحو ترليون ريال يماني من فئة الالف الريال والخمسائة ريال من اجل الوفاء برواتب موظفي الدولة بجهازه المدني والعسكري ولكن القرار كان له تكلفة اقتصادية واجتماعية باهضة تحملها المواطن ولازال لاحقا.

7- مع استمرار ازمة السيولة من العملات الحرة العالمية وبقاء الموارد المحلية على حالها دون تحسن خاصة مع مرور المساعدات الدولية عبر صنعاء هذا الوضع دفع الادارة الجديدة للبنك المركزي التي اعقبت ادارة المحافظ القعيطي ايضا "في عهد المحافظ زمام" وبموافقة حكومية الى مواصلة الاصدار التضخمي للريال اليمني من خلال طباعة النقود. بل ان الحكومة استمرت استمرار هذا الاتجاه المتمثل في طباعة النقود في غياب البدائل لكن هذا الاتجاه كان له آثاره الكارثية الاقتصادية والاجتماعية حيث عظم هذا النهج من المشكلة الاقتصادية بعد ان فاق المعروض النقدي وحجم الاصدار الجديد حاجة الاقتصاد بأضعاف "نقود كثيرة تطارده سلع قليلة". وهذا ما تسبب بفقدان الريال اليمني لقوته الشرائية حصلت على اثر ذلك انهيارات متتالية لقيمة الريال بعد تم تبادل الريال بأكثر من 1800 ريال لكل دولار. مما كان له افدح الاضرار اقتصاديا واجتماعيا ونقديا بالتوازي مع ارتفاع معدلات التضخم الجامح الذي وصل عنان السماء في هذه الظروف فقد المتعاملون في الاقتصاد القدرة على التنبؤ سواء فيما يتعلق بالمنتجين او المستوردين وكذلك المستهلكين.

اولاً: بعض معطيات البدايات الاولى في عمل البنك المركزي انطلاقاً من العاصمة عدن :

اهمية تواصل اجراء مزادات البنك المركزي في ظروف الازمة الاقتصادية د. يوسف سعيد احمد

8- شكلت وديعة الملياري دولار التي وضعتها المملكة السعودية في حيازة البنك المركزي اضافة الى المنحة النقدية بقيمة 200 مليون دولار منعطفاً مالياً واقتصادياً هاما حيث ادت الى وقف انهيار قيمة الريال وارتفعت على اسعار الريال في مبادلاته مع الدولار والريال السعودي لكن التعافي كان مؤقتاً في ظل بقاء حجم كبير من العملة الورقية خارج الجهاز المصرفي وهو الامر الذي ادى الى توسع ظاهرة المضاربة في شركات ومحلات الصرافة التي تجذرت وتوسعت بدون حدود بعد ان اصبح المتاجرة بالنقود من بين اكثر القطاعات جذبا ومصدراً كبيراً للإثراء جنباً الى جنب مع المضاربة في الاراضي. هذه الظاهرة انعكس سلباً على الاقتصاد الحقيقي واداءة خاصة وانه ترافق مع ضعف الدولة او غيابها مع عدم تقيد الحكومة في سواء في انتهاج الرشادة الاقتصادية في نفقاتها او في الاستغلال الكفؤ للموارد النفطية النادرة والمحدودة بعد ان استأنفت صادرات النفط بدءاً من العام 2018 بشكل محدود عبر ماتنتجة شركة المسيلة .

لكن مجدداً علينا ان نشير ان هذه التطورات الايجابية لم تستغل على نحو كفؤ كنتيجة لتعمق ظاهرة الفساد في كل مفاصل و مستويات اجهزة الدولة. فقد مرت فترة لاحد يسئل من اين لك هذا وفي المحصلة انفقت عوائد النفط المحدودة جداً على رواتب المسؤولين بالعملات الاجنبية لدى المستويات العليا من وكيل وما فوق فيما السواد الاعظم من السكان ظل يعاني ولازال من تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية ويكابد مستويات التضخم الجامح مما انعكس على الوضع الانساني للسكان .

ورشة عمل حول: مزادات البنك المركزي في ظل الازمة الاقتصادية الاهداف والنتائج

ثانيا : عناصر وتجليات الازمة الاقتصادية والانسانية في اليمن :

اهمية تواصل اجراء مزادات البنك المركزي في ظروف الازمة الاقتصادية د. يوسف سعيد احمد

- 1- تعاني اليمن منذ بدء الحرب التي دخلت عامها الثامن ازمة اقتصادية خطيرة وعميقة اقتصاديا واجتماعيا عنوانها الكبير تدهور سعر الصرف كان لها آثارها في خلق حالة من عدم التوازن في كافة الجوانب و العناصر الاقتصادية من حيث الانتاج والاستهلاك والدخل والتضخم والاستيراد والتصدير وارتفاع قيمة اسعار العملات الاجنبية في مبادلاتها مع العملة المحلية .
- 2- ادى تنظيم البنك المركزي المزاد الاسبوعي في بيع العملة الاجنبية ممثل بالدولار الامريكي الذي انتظم منذ نوفمبر 21 عبر المنصة الالكترونية وتعاضمة خلال العام 22 وتحت اشراف شركة "انفنتيف" الدولية الى تحقيق استقرار نسبي لسعر الصرف على الرغم انه ظل يدور فوق مستوى الالف الريال عند حدود 1130 و1160 ريال لكل دولار وما فوق قليلا . لكن التطورات الاقتصادية والسياسية السلبية وعدم وفاء الاشقاء في تقديم وديعة الملياري دولار للبنك المركزي ادت الى تعمق حالة من الشكوك و عدم التيقن لدى كافة المتعاملين في الاقتصاد مما تسبب في دفع قيمة الدولار نحو الارتفاع في الاسبوع الاخيرة ومتوقع ان يستمر هذا الاتجاه السلبي خاصة وان عملية المضاربة في سوق الصرف الاجنبي بدافع التربح والاثراء وليس بدافع انجاز المعاملات الاقتصادية لازالت مستمرة وخارج سيطرة البنك المركزي على الرغم من الاجراءات التي يستمر البنك المركزي في اتخاذها سعيا منه لضبط الاوضاع .

ثانيا : عناصر وتجليات الازمة الاقتصادية والانسانية في اليمن :

اهمية تواصل اجراء مزادات البنك المركزي في ظروف الازمة الاقتصادية د. يوسف سعيد احمد

3- في السنوات الماضية 20 و21 تراجع الناتج المحلي الاجمالي في اليمن بين 4 و 2% وكان من المؤمل ان ينمو الناتج المحلي الاجمالي قليلا مقارنة بالسنوات الماضية على اثر زيادة صادرات النفط التي كان يتوقع ان تصل قيمتها مع نهاية العام 22 " مليار وسبعمائة مليون دولار " لكن الاوضاع السياسية استمرت في السوء .

4- كان من المتوقع ان يتراجع عجز الموازنة العامة للدولة خلال العام 22 الى 390 مليار ريال من 450 مليار ريال مدعوما بزيادة صادرات النفط لكن ضرب ميناء ضبة النفطي بحضرموت وتوقف صادرات النفط من حضرموت وشبوة ادخل البلد مجددا في ازمة اقتصادية عميقة في وقت تهدد التحديات المالية والنقدية المتزايدة قدرة الحكومة في الاستمرار في تقديم الخدمات العامة الحيوية .

5- انسانيا ووفقا لآخر البيانات الصادرة عن برنامج الغذاء العالمي "ديسمبر 22" فإن الغذاء في اليمن وصل حاليا الى مستوى كارثي وغير مسبوق حيث هناك " 23.4 مليون نسمة بحاجة الى مساعدات انسانية منهم "17 مليون شخص يعانون من انعدام الامن الغذائي اضافة الى "3.5 امراه حامل ورضيع واطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد وهو من اعلى المعدلات في العالم .

ورشة عمل حول: مزادات البنك المركزي في ظل الازمة الاقتصادية الاهداف والنتائج

ثالثاً: مدى الدور الذي يمكن للبنك المركزي يلعبه في التخفيف من الازمة الاقتصادية :

اهمية تواصل اجراء مزادات البنك المركزي في ظروف الازمة الاقتصادية د. يوسف سعيد احمد

- البنك المركزي اليمني هو وعاء لحفظ الموارد وليس مؤسسة إيرادية او انتاجية ولذلك مؤسسة البنك المركزي تتأثر بالأزمة الاقتصادية كغيره من المؤسسات و القطاعات الحكومية.
- البنك المركزي هو بنك الدولة لناحية انه يمثل الدولة في ضوء القانون داخليا وخارجيا ويتفاوض مع الخارج بشأن الحصول على القروض وتسديد الديون ويقدم تقاريره للحكومة بشأن الوضع الاقتصادي وينبه الى المخاطر ويقترح الحلول والمعالجات. واهم وظائف البنك المركزي تتحدد بالإصدار النقدي .
- وإدارة السيولة النقدية كي تتلاءم مع واقع ونمو وحاجة الاقتصاد الحقيقي عبر السياسات النقدية التي يتبعها للتأثير على النمو الاقتصادي والحفاظ على القوة الشرائية للعملة والسيطرة على التضخم وتوفير البيئة الجاذبة للاستثمار جنبا الى جنب مع السياسة المالية الضريبية والجمركية والانفاق والموارد التي تتولى الحكومة القيام بها عبر وزارة المالية.
- والبنك المركزي فوق ذلك يشرف على عمل البنوك التجارية والاسلامية والتأكد من ان نشاطها ومعها شركات الصرافة تتم بشكل سليم وتنسجم وروح القانون .
- في بلادنا البنك المركزي يقوم بوظيفة خزينة الدولة وهذا يحد من دورة في رسم وإدارة السياسات النقدية.
- على اثر ارتفاع السيولة النقدية التي بيد الافراد والفئات وشركات الصرافة بعيدا عن البنوك وبنسب عالية تمثل اضعاف ماتسمح به التعاملات الاقتصادية وحاجة الاقتصاد الناتج على التوسع النقدي الذي كان محكوما باقتراض الحكومة من البنك المركزي من خلال طباعة النقود لدفع رواتب موظفي الدولة والنفقات التشغيلية وما ادى اليه من آثار اقتصادية واجتماعية ادت الى تآكل الدخل وفقدان العملة الوطنية لقوتها الشرائية.

ورشة عمل حول: مزادات البنك المركزي في ظل الازمة الاقتصادية الاهداف والنتائج

ثالثاً: مدى الدور الذي يمكن للبنك المركزي يلعبه في التخفيف من الازمة الاقتصادية :

اهمية تواصل اجراء مزادات البنك المركزي في ظروف الازمة الاقتصادية د. يوسف سعيد احمد

كان لتنظيم البنك المركزي المزاد الاسبوعي عبر المنصة الالكترونية لبيع الدولار للتجار بواسطة البنوك التجارية اثرا ايجابيا على الاستقرار النسبي لسعر الصرف وعودة الدورة النقدية وان نسبيا الى البنوك فان هذه الاجراءات ادت ايضا الى تحقيق مايلي :

1 - ادى المزاد الى تعزيز حالة من الشفافية والانضباط في معاملات المركزي الذي رفع حزمة مؤخرا الى خمسين مليون دولار وبالتالي تعزيز ثقة المتعاملين بالبنك المركزي .

2- ادى بيع المركزي الدولار عبر المزاد الاسبوعي الى الغاء اثر العجز في ميزان المعاملات الخارجية وتحديد العجز في الميزان التجاري .

3 - نتج عن مزاد بيع الدولار من قبل البنك المركزي لأكثر من عام كآثر غير مباشر الى سحب نحو تسعمائة مليار ريال من السوق من فائض السيولة عبر عملية المصارفة التي تتم لاحقا بعد كل مزاد مع البنك المركزي. ولذلك استمرار اجراء المزاد يعزز من استقرار العملة الوطنية ويقلل من الضغوط التضخمية عبر السحب التدريجي للسيولة الفائضة.

4- لكن هذا الاثر الايجابي سيلغى لو تم الانفاق على الرواتب من حصيلة النقود المسحوبة الناتجة عن مزاد بيع الدولار .

5- استمرار تنظيم المزاد مرهون بوجود تسهيل مالي خارجي سواء كوديعة او دعم من صندوق النقد الدولي مثلما حصل في منح اليمن 300 مليون دولار من حقوق السحب الخاصة .

6 - لكن استمرار تنظيم المزاد واستدامته يشترط استئناف صادرات النفط والغاز فعبر ذلك وحدة يمكن توفير الاحتياطات الخارجية للبنك المركزي التي تسمح باستمرار واستدامة تدخل البنك المركزي عبر مزادات بيع الدولار .

ورشة عمل حول: مزادات البنك المركزي في ظل الازمة الاقتصادية الاهداف والنتائج

المستقبل في اليمن يلفه الغموض ويتميز بالضبابية وعدم اليقين وصعوبة التنبؤ ويعتمد تحسن الوضع الاقتصادي الى حد كبير بتوقف الصراع والاتفاق على حلول سياسية تنهي الحرب او مرحلة اللا حرب واللا سلم .وتشكل إعادة استئناف صادرات النفط موضوع حيوي للتقليل من اثر الازمة .

من المتوقع ان تنخفض المساعدات الإنسانية الدولية الناتجة عن دخول اقتصادات العالم وخاصة الدول المانحة في ركود وتضخم اقتصادي عميق .لكن مع تحسن الاوضاع المالية للدول الخليجية الناتج عن ارتفاع اسعار النفط يتوقع تحسن تحويلات المغتربين الى اليمن .في ظل بقاء الازمة الاقتصادية على اوجها في العام الحالي 23 يوصي الباحث ضرورة ان تستمر جهود الحكومة والبنك المركزي لاستقدام الوديعة السعودية الاماراتية .جنباً الى جنب مع مواصلة اجراء اصلاحات اقتصادية حقيقية كما يوصي الباحث بضرورة ان تعزز الحكومة دعمها للبنك المركزي وتفعيل التنسيق والتناغم بين السياستين النقدية والمالية .



THANK YOU